كلمة

وفد جـمهورية العـراق

أمــام

اللجنة الخامسة (لجنة الإدارة والميزانية)

البند (135)

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020

للبعثات السياسية الخاصة

فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل عصابات داعش الإرهابية

(UNITAD)

نيويورك–15 تشرين الاول 2019

كلمة وفد جمهورية العراق في الاجتماع الرسمي لاعمال اللجنة الخامسة في الدورة (74) من الجمعية العامة

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية بأن اتقدم لكم ولأعضاء مكتبكم الموقر بالتهنئة الصادقة على نجاح ترأسكم اعمال اللجنة الخامسة، متمنياً لكم الموفقية في اتمام عملكم هذا، كما واود ان اؤكد على دعم وفد بلادي الكامل لكم، واتقدم بالشكر الى السيد (جاندرو راماناتان) المراقب المالي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، على عرضه تقرير الامين العام المرقم (A/74/6(Sect.3)/Add.3) بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، والخاص بتمويل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل عصابات داعش الارهابية (UNITAD) والشكر موصول الى السيد (جيهان ترزي) رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لعرضه التقرير ذي الصلة، واشكر موظفي الامانة العامة الذين ساهموا في انجاز هذه التقارير واخراجها بالصورة التي بين ايدينا والتي تعكس الجهد الكبير المبذول في اعدادها.

السيد الرئيس،

تقدر حكومة بلادي وقوف المجتمع الدولي ودعمه لها خلال حرب مكافحة الإرهاب العالمي المتمثل بعصابات داعش الإرهابية، حيث قاتل العراقيون نيابة عن العالم اجمع ضد هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة، وعلى مدى ثلاث سنوات، تمتد من عام 2014 إلى عام 2017، ارتكبت خلالها عصابات داعش الإرهابية في العراق انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وارتكبت أعمال قد تصل خطورتها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وعليه وبطلب من الحكومة العراقية اعتمد مجلس الامن في أيلول 2017، قراره المرقم 2379 (2017)، وطالب المجلس من الأمين العام إنشاء فريق تحقيق دولي، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية المبذولة في بلدي العراق والرامية إلى مساءلة عصابات داعش الارهابية عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في

العراق على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها عصابات داعش الارهابية في العراق. وطلب المجلس كذلك أن يضطلع فريق التحقيق، مع التقيد بأعلى المعايير الممكنة لضمان استخدام الأدلة التي يجمعها الفريق على أوسع نطاق ممكن أمام المحاكم الوطنية، واستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقية.

السيد الرئيس،

بتاريخ 2019/9/20، وبطلب من الحكومة العراقية، اعتمد مجلس الامن قراراه المرقم 2490، والذي تضمن تمديد ولاية فريق التحقيق لغاية 2020/9/21، وهنا يود وفد بلادي الإشارة الى ان فريق التحقيق سيواصل عمله بإشراك جميع عناصر المجتمع العراقي في أنشطته. وسيركز بصورة أكبر على ضمان الاستماع إلى أصوات الأشخاص الأكثر تضرراً من جرائم عصابات داعش الارهابية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتواصل مع الهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية وسائر جماعات المجتمع المدني في العراق، كما سيواصل فريق التحقيق تحديد أولويات أنشطة التحقيق التي يجريها لمساءلة الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها عصابات داعش الارهابية في العراق. وسيستمر استهداف الأنشطة الميدانية، بما في ذلك جمع الأدلة المستقاة من شهادات الشهود والأنشطة في مجال الأدلة الجنائية مثل تحليل المقابر الجماعية،.

السيد الرئيس،

لكي يتمكن فريق التحقيق من الوفاء بولايته، والمهام الموكله اليه والمشار الى جزء منها في أعلاه يجب أن تكون لديه قدرة عالية على التنقل وأن يكون بوسعه إجراء التحقيقات في الميدان، حيث ارتُكبت الجرائم ويتواجد الشهود.

السيد الرئيس،

من الاستعراض أعلاه لمهام فريق التحقيق بموجب الولاية المناطة به ولكي يتمكن من تنفيذ أنشطته بشكل كفوء وفاعل حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن لابد من مراعاة توفير التمويل المالي له وادارة موارده البشرية بشكل يتناسب مع هذه المهام، وان عدم توفير الاحتياجات من الموارد المالية والبشرية قد تؤدي الى قصور في تنفيذ مهامه والولاية المناطة به، كما اود ان اشير الى ان مبلغ 20,338,700 دولار المقترح لميزانية عام 2020، قد تكون غير كافية لتغطية تكاليف المهام الموكلة لعمل الفريق.

السيد الرئيس،

في الختام اؤكد لكم استعداد وفد بلادي على المشاركة بشكل بناء في المداولات حول هذا البند من جدول الاعمال خلال الاجتماعات والمناقشات غير الرسمية.

شكراً السيد الرئيس.